CD/PV.938
2 September 2003

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والثلاثين

بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ الساعة ١٠/٢٠

الرئيسة: السيدة كونيكو إينوغوتشي (اليابان)

(A) GE.03-64373 200104 200104

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٣٨ لمؤتمر نزع السلاح.

أود بـــادئ ذي بـــدء أن أرحب باسم المؤتمر ترحيبا حاراً بالسيد كيم ترافيك، كاتب الدولة في وزارة خارجـــية مملكة النرويج. فحضوره بين ظهرانينا شاهد على اهتمام حكومته بأعمال المؤتمر. وإنني على يقين أن البيان الذي سيدلي به سيجد آذانا صاغية.

وأرحب كذلك بالمشاركين في برنامج الأمم المتحدة للزمالات المتصلة بنزع السلاح لعام ٢٠٠٣ الذين يتابعون وقائع هذه الجلسة. ولي اليقين أنهم سيستفيدون من احتكاكهم بمنتدانا، لا سيما من العروض التي ستلقى أمامهم بشأن مختلف جوانب الأعمال التي يضطلع بها المؤتمر. وأرجو لهم مقاما طيباً في جنيف.

لدي على قائمة المتكلمين اليوم أيضا ممثل باكستان، السفير شوكت عمر، الذي سيتكلم بعد السيد ترافيك.

وأدعو الآن كاتب الدولة في وزارة خارجية مملكة النرويج، السيد كيم ترافيك، إلى إلقاء كلمته في المؤتمر.

السيد ترافيك (النرويج) (الكلمة بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، إنه لشرف لي أن أخاطب هذا المؤتمر تحت رئاستكم. فبتفان وتميز تخدمون قضية تحديد الأسلحة وعدم انتشارها. وإن حنكتكم في توجيه أعمال الاجتماع الأول الذي يعقد كل سنتين بشأن حالة تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة توجيها ناجحا لتثير الإعجاب بشكل خاص.

لعـــل مـــن الـــبديهي وإن كان ذلك حقيقيا أيضا أن نلاحظ أن البيئة الأمنية تغيرت بشكل جذري في السنوات الأخيرة. فقد أضحى الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل خطراً جسيما على السلام والأمن الدوليين. ونعلم أن بعض الدول تسعى إلى الحصول على هذه الأسلحة الفتاكة.

وثبـــت بالدلـــيل أيضا أن بعض الجماعات الإرهابية تسعى سعياً حثيثاً إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل. فلا راحـــة لنا قبل الحيلولة دون ذلك. وقد أثبتت المآسي والهجمات الأخيرة التي استهدفت المدنيين في مختلف بقاع العالم بشكل واضح أن الإرهابيين مستعدون للذهاب إلى أقصى الحدود سعياً إلى إيقاع أبلغ الأضرار وإنزال أشد المعاناة.

لـــذا فإن مكافحة الإرهاب الدولي والسعي إلى أكثر من ذلك في تحقيق هدف عدم انتشار الأسلحة أمر أساسي لضمان أمننا المشترك. وقد أنجز الكثير من ذلك عبر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتحالف الكبير ضد الإرهاب. وتساهم النرويج مساهمة إيجابية في هذا التحالف وسنستمر في ذلك.

إن الصـــكوك المـــتعددة الأطراف المعمول بها حالياً في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة حيويةٌ لمواجهة هذه الأخطار الجديدة التي تهدد أمننا. لذا فإن الانضمام إلى هذه الصكوك على الصعيد العالمي أمر حاسم إن نحن أردنا النجاح في مهمتنا. ويجب أن يظل مبدأ تعددية الأطراف مبدأ أساسيا، وعلينا أن نواصل حرصنا على حسن سير العمل بهذه الصكوك.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دعامة أساسية لهذه الجهود. غير أن المخاوف تساورنا من كون هذه المعاهدة تواجه تحديات خطيرة.

إننا نتأسف بشدة لإعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونكرر نداءنا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتراجع عن قرارها، والامتثال لالتزاماتها المنصوص عليها في المعاهدة والتعاون بشكل تام وغير مشروط مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونرحب بالمبادرة التي أدت إلى عقد اجتماع سداسي مؤخرا في بيجين. ورغم أن هذا الاجتماع لم يثمر بقـــدر ما كنا نأمل، ينبغي لهذه العملية أن تستمر بل يجب ذلك. ولجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسؤولية خاصـــة في هذا الصدد. فشبه الجزيرة الكورية في حاجة إلى إقلاع جديد نحو الاستقرار، والمصالحة وتسوية دائمة للقضايا النووية من جميع جوانبها. وبالحوار يجب إيجاد الحل.

يجب التعامل مع جميع الادعاءات المتعلقة بعدم الامتثال لنظام عدم الانتشار تعاملا شفافاً. ففي أي قضية موثَّقة بشكل جيد يجب فتح المجال أمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل التحقيق، والاستنتاج والبت بشأن الإجراءات اللازم اتخاذها وفقا لولايتها.

ويبدو لنا أن من مصلحة أي بلد يُشتبه في عدم امتثاله أن يتعاون مع الوكالة الدولية تعاونا تاماً. وينطبق هذا القول على إيران أيضا. يجب السماح للوكالة بمواصلة أعمالها وإنهائها على نحو ما أوكله مجلس الإدارة إليها.

إن من الأهمية بمكان التعجيلُ بإبرام الوكالة لبروتوكول إضافي لاتفاقات الضمانات وبدخوله حيز النفاذ وتنفيذه دون شروط. وسنرى في ذلك بادرة مهمة تدل على التزام إيران بعدم الانتشار وعلى رغبتها في استعادة ثقة المجتمع الدولي في نواياها السلمية.

وإن الـــزيارات التي قام بها مؤخرا المدير العام للوكالة الدولية السيد البرادعي إلى إيران، والمحادثات التي أجـــراها مـــع المسؤولين الإيرانيين خطواتٌ في الاتجاه الصحيح. وقد أحطنا علما كما يجب بآخر تقرير للوكالة الدولية إلى مجلس الإدارة ويسرنا بالغ السرور أن إيران تبدو على استعداد للعمل مع الوكالة الدولية بصورة أوثق. وتتطلع النرويج إلى مواصلة تعزيز هذا التطور الإيجابي. وفي الآن ذاته فإن الحاجة ملحة إلى مواصلة البحث بهدف التحقق تماماً من البرنامج النووي الإيراني.

ينبغي أن يكون هدفنا الحفاظ على وحدة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز سلطتها. وسيكون المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ حاسماً لمستقبل هذه المعاهدة.

وقـــبل الوصول إلى المؤتمر الاستعراضي سيتعين علينا التفاوض بشأن توصيات مشتركة. ففي العام المقبل سنبلغ مرحلة حرجة في هذا الصدد. وعلينا جميعاً أن نساهم بروح إيجابية وأن نقدم التنازلات الضرورية.

وترى النرويج من الأهمية القصوى أن يؤدي مؤتمر ٢٠٠٥ إلى اعتماد نظام معزز لعدم الانتشار. وينبغي تحقيق هذا الهدف في المقام الأول من خلال تحسين نظام الضمانات الذي وضعته الوكالة الدولية. هذه الضمانات يجب تطبيقها عالمياً. ينبغي أن تنص القاعدة على واجب أي بلد يسعى إلى الحصول على التكنولوجيا النووية لتنفيذ برنامج سلمي أن يطبق بشكل تام ضمانات الوكالة والبروتوكول الإضافي. ينبغي أن يكون ذلك رسالة كبرى يبعث بها المؤتمر.

إن في معاهدة عدم الانتشار التزامات واضحة في مجال نزع السلاح. ونزع السلاح وعدم الانتشار متداعمان بالضرورة.

ثمة تقدم كبير أحرز في مجال نزع السلاح منذ انتهاء الحرب الباردة. فقد اعتمد المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠٠٠ خريطة طريق عملية لمواصلة نزع السلاح النووي. وتولي النرويج أهمية كبرى لتنفيذ هذه القرارات في الفترة المؤدية إلى مؤتمر عام ٢٠٠٥.

وترحب النرويج بتصديق الولايات المتحدة وروسيا على اتفاق موسكو مؤخراً بشأن إجراء تخفيضات أخرى في الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية. ونرى أن هذه التخفيضات مساهمة هامة في تنفيذ قرارات المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. ومن المهم أن تتم هذه التخفيضات بصورة قابلة للتحقق منها وتتسم بالشفافية واللارجعية.

ونرى أيضا أن ثمة حاجة إلى إجراء تخفيضات أخرى في الأسلحة النووية التكتيكية. وقد قطع أعضاء حلف شمال الأطلسي أشواطاً في هذا المجال.

يبدو لنا أن اللارجعية مهمة لتحقيق هدف القضاء على الأسلحة النووية في المدى الطويل. وهذا المبدأ أيضا هو أفضل ضمانة لكي لا تقع الأسلحة النووية المسحوبة من الخدمة في أيدي الجماعات الإرهابية.

إن معاهدة حظر التجارب النووية أساسية للتشجيع على كل من عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. لذا من بالغ الأهمية أن تصدق جميع القوى النووية على المعاهدة.

وفي انتظار دخول المعاهدة حيز النفاذ، نرحب بشدة بأن يبادر كل من تلقاء نفسه بوقف اختياري للتجارب النووية. بيد أن هذا الوقف الاختياري لا يمكن أن يحل محل الالتزام قانونياً من خلال التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها.

إن نظام التحقق جوهر المعاهدة. لذا يجب أن يستمر بشكل حثيث الدعم المالي والدبلوماسي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وستواصل النرويج مساهمتها الإيجابية في هذا الصدد.

ومـــن الأهمـــية بمكان احترام وحدة المعايير التي حددتها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. غير أن القلـــق يســـاورنا من احتمال استئناف التجارب نتيجة تطوير أسلحة جديدة. كذلك، من الحيوي الحفاظ على المستوى النووي الحالي.

ونـــرى في معـــاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الخطوةَ المنطقية المقبلة على طريق نزع السلاح النووي. فهذه المعاهدة ستشكل أداة أساسية لمنع انتشار هذه الأسلحة. ونأسف لعدم التمكن من السير قدما في هذا المجال ذي الأولوية.

لقد أصبحت السلامة النووية جزءا لا يتجزأ من مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. لذا من الأهمية القصوى الحيلولة دون سقوط هذه المواد الانشطارية والنفايات النووية في أيدي الإرهابيين وسواهم من المجرمين.

ومـــنذ ١٩٩٥، أنفقت النرويج ما يفوق ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على تدابير السلامة النووية بالتعاون مع روسيا. ففي البداية، وانطلاقا من عام ١٩٩٥، كنا نرى التحديات التي نواجهها على صـــعيد السلامة النووية في شمال غرب روسيا من منظور بيئي في المقام الأول. غير أن المشهد الأمني الحالي جعل مسألة السلامة النووية تتخذ بعداً استعجاليا جديداً.

وخـــلال تعاونـــنا مع روسيا منذ أمد بشأن السلامة النووية، تراكمت لدينا تجربة كبيرة في هذا المجال. وستظل النرويج مركزة في المقام الأول على دعم مشاريع التعاون في شمال غرب روسيا. وإن غرق غواصة روسية مسحوبة من الخدمة قرب سواحل شبه جزيرة كولا في نهاية الأسبوع المنصرم مأساة تذكرنا بالطابع الاستعجالي لهذا التعاون. ونتقدم للأسر المكلومة بمواساتنا.

إن الشراكة العالمية التي بدأتها مجموعة البلدان الثمانية عام ٢٠٠٢ ستكون عاملا حاسما لإقامة تحالف دولي واســـع لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وستعمل هذه الشراكة على تجديد العزم وتعزيزه من أجل تحقيق أهداف السلامة والأمن الدائمين في المجال النووي.

وتعـــد المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار التي هي قيد الإعداد حالياً تدبيراً قيماً آخر أيضا يرمي إلى وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب. وتحدو النرويج الرغبة للمشاركة في هذه المبادرة بصورة إيجابية.

أمـــا مدونـــة لاهاي لقواعد السلوك فهي ضرورية أيضا لجهودنا كلها التي نبذلها من أجل وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وعلينا السعي إلى ضمان الالتزام بهذه المدونة على الصعيد العالمي. وهدف النرويج في المدى البعيد أن تترجم هذه المدونة إلى اتفاق ملزم قانوناً ويحظى بالقبول على الصعيد العالمي.

وفي تاريخ نزع السلاح وعدم الانتشار على مستوى تعدد الأطراف، تعد اتفاقية الأسلحة الكيميائية إنجازا كبيراً.

لقد كان المؤتمر الاستعراضي الأخير أمراً مشجعاً. ومما يسرنا بوجه خاص أنه مهد السبيل لمواصلة تعزيز نظام التحقق الذي تنص عليه الاتفاقية، بما في ذلك عمليات التفتيش. ومكن المؤتمر من إجراء مناقشات موضوعية بشأن مسائل الامتثال. ونأمل أن تثمر هذه المداولات نتائج ملموسة.

ومع كل هذا، تبدو الحاجة واضحة إلى مزيد من الجهود لمواصلة تعزيز الاتفاقية. فعلينا أن نحقق العالمية التامة للاتفاقية وأن نحرز المزيد من التقدم في مجال تدمير وربما القضاء على المخزونات الحالية من الأسلحة الكيميائية.

وتدعو الحاجة بإلحاح أيضا إلى معالجة مسألة الأسلحة البيولوجية. ولحسن الحظ، تمكنا في المؤتمر الاستعراضي الأخير لاتفاقية الأسلحة البيولوجية من التوصل إلى حل وسط يتيح لنا مواصلة تعزيز الاتفاقية. فعلينا جميعا أن نغتنم هذه الفرصة للتشجيع على اتخاذ تدابير قوية وفعالة لتنفيذ الاتفاقية تنفيذا تاماً.

وفيما يتعلق بالتعاون المتعدد الأطراف بشأن الأسلحة التقليدية، ثمة اتجاهات مشجعة. فالأسلحة الصغيرة والألغام الأرضية والذخائر ليست من الناحية التقنية أسلحة للدمار الشامل. ومع ذلك فإنها تُهلك أو تصيب بجروح أزيد من نصف مليون شخص كل عام. لذا من الواضح أن هذه الأسلحة الصغيرة هي فعلا أسلحة للدمار الشامل من حيث عدد الأرواح التي تحصد. هذه مسألة تشكل تحديا لأمن الإنسان. وستواصل النرويج دورها في مواجهة هذا التحدي.

واهتمامنا كبير بالمفاوضات الجارية بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ونرى من الأساسي التوصل إلى بروتوكول ملزم قانوناً يتناول بمصداقية الجوانب الإنسانية التي تشكل مصدر قلق.

يجب أن يحدث بروتوكول جديد بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب تغييراً حقيقياً في الميدان. وندافع بشدة أيضا على وضع بروتوكول ملزم قانوناً للتخفيف من المخاطر الإنسانية التي تشكلها الألغام المضادة للمركبات.

إن النرويج موقنة أن اتباع النهج المتعددة الأطراف إزاء عدم الانتشار، وتحديد الأسلحة ونزع السلاح أمر أساسي لأمننا الجماعي.

إن وضع معاهدات لتحديد الأسلحة تتسم بتعددية الأطراف والإلزامية القانونية وقابلية التحقق منها وسائل مهمة لتعزيز أمننا. لذا فإن الطريق المسدود الذي وصل إليه مؤتمرنا أمر مناف لمصالحنا الأمنية المشتركة.

إن موقف النرويج بشأن برنامج عمل المؤتمر موقف يعرفه الجميع. فعلى مدى السنوات القلائل الماضية أيدنا عددا من المقترحات كان بإمكانها أن تضع المؤتمر في مسار بنّاء أكثر. وأبدينا استعدادنا أيضا لمناقشة مواضيع هامة أخرى في سياق المؤتمر.

وعـــلاوة عـــلى ذلك، أيدت النرويج الجهود الرامية إلى تحسين سير الأعمال في المؤتمر. ومع إقرارنا أن أسباب المأزق الحالي ينبغي البحث عنها خارج إطار المؤتمر، من الواضح أيضا أن المؤتمر في حاجة إلى إصلاح. وبما أن الأخطار الجديدة التي تهددنا هي ذات طابع عالمي، ينبغي السماح بالمشاركة في المؤتمر لأي بلد يرغب في ذلك.

ويُفضـــي بنا الحديث إلى مسألة أوسع كذلك. فإصلاح الهيئات التفاوضية الدولية أمر أساسي إذا أُريد لتعددية الأطراف أن تلبي احتياجاتنا في بيئة أمنية متغيرة. فعلى المجتمع الدولي إذن أن يعمل بشكل جماعي أفضل، وببساطة أكثر، من أجل مواجهة هذه الأخطار الجديدة.

ونـــتفق مـــع من يرون بعين منتقدة سير العمل في اللجنة الأولى للأمم المتحدة. فالشكل الحالي للمناقشة العامة التي تجريها اللجنة الأولى يمنعنا من تبادل الآراء وتشكيل رؤية مشتركة لكيفية التعامل مع التحديات الأمنية الجديدة. ومصالحنا الأمنية لا تُخدم باعتماد أزيد من ٥٠ قراراً ومقرراً بطريقة كثيرا ما تكون آلية ومتكررة.

لـــذا نرحب بالأفكار التي طرحتها الولايات المتحدة بشأن جعل التعاون المتعدد الأطراف في مجال نزع الســـلاح وعدم الانتشار فعالا أكثر. وتشكل هذه الاقتراحات نقطة بداية عتيدة لمناقشة إصلاح اللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح. وإذا كان العديد منا متفقا على تشخيص الوضع، فإن المسألة الأصعب أمامنا الآن هي الخروج بأجوبة محددة لما ينبغي القيام به. ونأمل من جانبنا أن نساهم في تلك العملية.

ذكرت قبل قليل في مستهل ملاحظاتي أن تعددية الأطراف مبدأ أساسي من منظورنا. غير أن على هذه التعددية أن تتكيف وتتصدى للمخاطر الأمنية الجديدة. وعلى مدى الخمسين سنة الماضية، أثمرت تعددية الأطراف نتائج. وبإمكانها الاستمرار في ذلك بكونها أكثر كفاية، واستهدافا وتوجها نحو إيجاد الحلول.

إن التحديات هاهنا. وهي تحديات جسام. والأمرُ لنا، نحن الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، إن شئنا أن نستفيد تماماً من المؤتمر مساهمةً منا في إيجاد حلول لهذه التحديات.

إن فشلنا المتواصل في ذلك سيعني أننا نُعرض عن اغتنام الفرص الهامة السانحة لنا لبناء مستقبل أكثر سلاماً وأمناً.

الرئيســـة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر كاتب الدولة، السيد ترافيك، على كلمته الهامة وعلى العبارات الرقيقة التي قالها في حق الرئاسة كذلك. والآن أعطي الكلمة إلى ممثل باكستان المحترم، السفير عمر.

السيد عمر (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، بما أنني أتناول الكلمة في اجتماع رسمي للمؤتمر لأول مرة، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أعبر لكم عن إعجابنا الشديد لما أضفيتم على مداولاتنا من حيوية وحماس. ونحن واثقون أن تفانيكم ورغبة الجمع الحاضر هنا سيسفران عن نتائج جيدة.

وأتكلم الآن بشأن مسألة تحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح.

في عـــام ١٩٧٨، تعهـــدت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بالعمل على تحقـــيق نزع السلاح العام والتام بهدف تعزيز السلام والأمن الدوليين. للأسف، بعد ٢٥ عاماً من ذلك، لا يزال العـــالم غير مستقر كما كان من قبل، رغم تحقيق بعض الإنجازات الملحوظة في مجال نزع السلاح، لا سيما فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل.

لقد تعددت أسباب استمرار الأخطار التي تهدد السلام العالمي. ومن العوامل الهامة التي تساهم بقدر كبير في عدم الاستقرار على جميع المستويات تراكم الأسلحة التقليدية لدى الدول بما يزيد كثيرا على احتياجاتها الأمنية المشـــروعة، وفي تجـــاهل تام لمبدأ تحقيق الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى ممكن من التسلح والقوات العسكرية. فـــيؤدي ذلـــك إلى دوامة من التسابق نحو التسلح، لا سيما في المناطق التي يسودها التوتر، مثل الشرق الأوسط وجنوب آسيا، مما يفاقم النزاعات ويجعل التسوية السلمية للمنازعات أصعب من أي وقت مضى.

فحسب حولية معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام لعام ٢٠٠٢، أنفق العالم ٨٣٩ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على الدفاع عام ٢٠٠١. ذلك أمر مثير للجزع حقا، لا سيما حينما نرى ملايين الناس في جميع أنحاء المعمور يعيشون، أو بالأحرى يتصارعون من أجل البقاء، تحت مستوى الفقر. الأمن كل لا يتجزأ. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن ينظر بواقعية إلى بناء هيكل أمني ثابت على أنقاض الفقر، والجوع والمرض والأمية.

ثمة عدة عوامل تساهم في إذكاء السباق نحو الأسلحة التقليدية، منها ما يلي:

المـــنازعات الـــتي لم تحـــل بعد: فحسب الأمين العام للأمم المتحدة، ثمة منازعات تبلغ ٤٦ حالة، قديمة وجديدة، تشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي وخطراً يهدد السلام والأمن الدوليين.

ما تزال هناك دول تخوض مع جيرانها منازعات إقليمية وغيرها، ولها ماض في مجال القتال، تنفق الأموال الطائلـــة على دفاعها، حيث تنفث بذلك في أوساطها الأمنية المزيد من البلبلة وتضع عبئا متواصلا على تنميتها الاجتماعية الاقتصادية. وأصدق ما يكون هذا القول بالنسبة للبلدان النامية. ففي جنوب آسيا مثلا، نظراً لنزاع كشمير طويل الأمد الذي لم يحل بعد، يضطر كل من الهند وباكستان إلى تحويل كل مورد قليل لتمويل الأغراض العســـكرية، فكانت بذلك المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية مأساوية. لذا فإن إيجاد حل عادل دائم لهذا النزاع، الذي يقتضي تدخل المجتمع الدولي بشكل إيجابي، سيفرج عن موارد كبيرة تخصَّص لتحسين الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية لجميع شعوب جنوب آسيا. ومما يثير السخرية، أن حتى الدول المخلصة في رغبتها حل نزاعاتها بالطرق الســـلمية تجد من الصعب للغاية أن تُنفلت من قبضة السباق السيزيفي نحو التسلح. فباكستان مثلا مضطرة، على ضعف مواردها، لإنفاق حوالي ٣ بلايين دولار سنوياً على دفاعها في مواجهة الإنفاق العسكري المكثف للهند، الـــذي بلغ ١٥,٦ بليون دولار في العام الماضي. وحسب بعض التقديرات، تعتزم الهند شراء أسلحة بقيمة ١٠٠ بليون دولار خلال هذا العقد.

ثانـــياً، هناك التلهف على السيطرة. فبعض الدول تنغمس في إنفاق الأموال الطائلة في المجال العسكري حفاظاً على مركزها كقوة عظمى أو محاولة منها لبلوغ ذلك المركز على الساحتين العالمية والإقليمية. ومهما طال أجل هذه الأهداف أم قصر، فإن انتشار أثر التسلح يصبح صعب الاحتواء. ويصدق هذا القول بشكل خاص فيما يتعلق بالمناطق دون الإقليمية المتقلبة. وهكذا تتحدى الأطماع في السيطرة البلدانَ الإقليمية الصغرى فتضطرها إلى الأخذ بخيار الإنفاق العسكري الكثير، رغم قلة الموارد، حتى تحمي هذه البلدان استقلالها وتذود عن وحدة أراضيها.

ثالـــثاً، هـــناك عقدة الصناعات العسكرية. فبانتهاء الحرب الباردة، شهدت القطاعات الكبرى لمنتجي الأسلحة انخفاضا حاداً في الإنتاج. غير أن هذه القطاعات تمكنت من الانتعاش بتحولها إلى التركيز على الخارج، موســـعةً ومنوعةً بذلك في صادراتها من الأسلحة، حتى إلى البلدان المجاهرة بتحديها للقانون الدولي والتي تشكل مصدر عدم استقرار دائم في مناطقها. وفي الآن ذاته، شكلت التكنولوجيات العسكرية المتطورة عامل إغواء للدول من أجل حيازة هذه التكنولوجيات، حتى وإن كانت في غير حجم الأخطار التي تتصورها أو الاحتياجات الأمنية لها.

وخلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١، تم تصدير ما قيمته ١٢١ بليون دولار من الأسلحة التقليدية. لم تتجاوز الحصة الرمزية للبلدان النامية في هذه الصادرات نسبة ٤ في المائة قط.

رابعا، تؤدي الثورة المستمرة في الشؤون العسكرية إلى مزيد من التعقيدات، مما يطمس معالم التمييز بين الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل. وتنساق الدول إلى تكديس الأسلحة سعياً منها إلى الحفاظ على التوازن الاستراتيجي. فهل بالإمكان التعامل مع هذه الثورة في الشؤون العسكرية بحذر أكثر تفادياً لزياد تعقيد الأوضاع الأمنية، لا سيما في المناطق التي تفشت فيها شدة التوجس والتوتر؟

وأخيراً، جاءت الأخطار الجديدة الناجمة عن الإرهاب والتطرف لتشجع كذلك دعاة التسلح على الدفاع عن قضيتهم المتمثلة في تعزيز مقتنيات الدول من الأسلحة. فحسب أسبوعية Jane's Defense Weekly "إذا صار النهج الحالي للاعتماد على الوسائل العسكرية في مكافحة الإرهاب هو المعمول به، من الأرجح أن تزداد النفقات العسكرية في السنوات المقبلة".

ولعله من نافلة القول إن مكافحة الإرهاب هدف عالمي أساسي يقتضي تعاونا دولياً، ما فتئت باكستان تشـــارك فيه مشاركة تامة. غير أنه من الأوفر لنا تعبئة المجتمع الدولي من أجل التصدي لجذور الإرهاب بدلاً من إنفاق الموارد على شراء أسلحة وتكنولوجيات أكثر تطوراً، هي على أية حال في المتناول لإساءة استعمالها من قبل دعاة السياسات الجائرة العازمين على اتباعها بذريعة مكافحة الإرهاب. ينبغي إجراء نقاش جدي بشأن الحكمة مـــن شدة الاتكال على التدابير العسكرية، التي تقتضي الإفراط في تكديس الأسلحة، في مكافحة الإرهاب، مع استبعاد الأسباب الحقيقية التي هي وراء هذه الأعمال النكراء.

لا أقصد بذلك أن المجتمع الدولي يتجاهل كلياً الأخطار التي ينطوي عليها السباق نحو امتلاك الأسلحة التقليدية. فلقـــد أجرت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة مناقشات مكثفة بشأن هذا الموضوع ووضعت عام ١٩٩٩ مبادئ توجيهية نهائية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية. وأُحدثت وسيلتان عالميتان لضمان الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية، هي سجل الأسلحة التقليدية ونظام الإبلاغ عن النفقات العسكرية لا تزال نتائجهما دون التوقعات الأصلية.

غير أن المبادئ التوجيهية الواسعة، أو التدابير الرامية إلى تحقيق الشفافية، على كونها مفيدة في حد ذاتها، لا يمكن أن تعد كافية. وبخلاف معاهدة خفض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، لا تلزم هذه الخطوات الدول بخفض أسلحتها التقليدية، ولا هي تجبرها على نبذ الفائض من هذه الأسلحة المتراكمة والمزعزعة للاستقرار.

ينبغي حل المنازعات بين الدول سلمياً وبسرعة حتى تكون المناطق الإقليمية ودون الإقليمية ضمن الطليعة في زمـــن الـــتعاون والتنمـــية. إلا أنه من غير المرجح أن يقع ذلك في أي وقت قريب. فالدول التي تنفق بلايين الدولارات من أجل السيطرة على مناطقها الإقليمية لا تبدي أي بادرة للمرونة والتنازل. تريد السيطرة وتسوية المـــنازعات مـــن موقف القوة فقط. وإذا استمر الإفراط في تكديس الأسلحة التقليدية بدون مراقبة، لا سيما في المناطق المتقلبة، سيظل السلام والأمن سراباً. وسيقضي التفاوت العسكري على التوازن الإقليمي وسيكرس عدم الاستقرار، بالإضافة إلى الانشغال عن تلبية الحاجة المتشعبة المتمثلة في حل المنازعات المعلقة بالطرق السلمية.

تنص الفقرة ٢ من منطوق قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٧ على ما يلي: "تطلب إلى مؤتمر نزع السلاح أن يـــنظر في صياغة مبادئ يمكن أن تصبح إطارا لاتفاقات إقليمية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية، وتتطلع إلى تلقي تقرير من المؤتمر عن هذا الموضوع".

إن المجتمع الدولي مطالَب بالتعجيل بوضع معايير ملزمة لتحقيق هدف تحديد الأسلحة التقليدية إلى أدنى مستوى ممكن، من خلال خفض متناسب في النفقات العسكرية، وتنظيم حكيم لنقل الأسلحة بدون تمييز، ودون الانسياق للعوامل السياسية والتجارية، وعدم استحداث الأسلحة التقليدية المتطورة وعدم نشرها، ووضع تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

إننا نعتقد أن على مؤتمر نزع السلاح أن يتناول هذه المسألة من باب الأولوية، على نحو ما نص عليه قرار الجمعـــية العامة للأمم المتحدة الذي أشرت إليه منذ قليل. ونتطلع إلى أن تدرجوا هذه المسألة ضمن مشاوراتكم خلال الفترة الفاصلة بين الدورات من أجل وضع برنامج عمل متفق عليه لعام ٢٠٠٤.

الرئيســـة (الكـــلمة بالإنكلـــيزية): أشكر ممثل باكستان المحترم السيد عمر على كلمته وعلى العبارات الطيبة التي قالها في حق الرئاسة.

وبذلك تُختتم قائمتي بأسماء المتكلمين في هذا اليوم. هل يود أي وفد أن يأخذ الكلمة؟ الكلمة لممثل إيران المحترم.

السيد سلسبيلي (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، بما أن هذه هي أول مرة أتناول فيها الكلمة، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم الرئاسة. وأنا على ثقة بأن أعمالنا في المؤتمر ستوجَّه بفضل حنكتكم ودرايتكم في الاتجاه الصحيح من أجل أداء فعال.

لدي تعليق. ويتناول تعليقي جزءا من كلمة السيد ترافيك التي ألقاها اليوم. هذه أول مرة يثار فيها سوء التفاهم الذي وقع بين بلدي والوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المؤتمر. وبالتالي قد يلزم الأمر بعض التعليق والتصويب.

إذا كنت لا أرى أن هذا المكان هو الأنسب في هذه المرحلة لتناول مسألة التكنولوجيا النووية لبلدي والمشاكل التي نشأت مؤخرا بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران، فيما يتعلق بالسماح للوكالة بمواصلة أعمالها وإنهائها، وبينما لا يوجد أي التزام بذلك، وإنما هي خطوة إلى الأمام ترمي إلى تعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة بين الوكالة وبلدي، فقد سُمح للوكالة فعلا بالدخول التام إلى جميع المرافق وغيرها من المواقع التي تشكل مصدر قلق - شملت أحياناً مصنعا لصنع الشوكولاته - للاطلاع على كل ما يرغب المسؤولون في رؤيته.

ليس سراً أن إيران تسعى جاهدة إلى تطوير برنامج نووي متكامل للأغراض السلمية. فلإيران الحق في ذلك وحقها غير قابل للتصرف فيه، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الأخرى. غير أن لبرنامجنا حدا واضحا. فبخلاف بعض البلدان، نرى أن تطوير واستخدام أسلحة الدمار الشامل أمر غير قانوني، وغير إنساني ومناف لمبادئنا الأساسية. وبما أن هذه الأسلحة ليس لها أي مكان في عقيدتنا الدفاعية، تتعاون إيران بشكل وثيق مع الوكالة الدولية بشأن برنامجها النووي ولا تدخر جهداً في الرد بشفافية على أي تساؤلات تطرحها الوكالة الدولية بشأن هذه المسألة.

اسمحوا لي أن أطمئن المتكلم المحترم أن إيران عضو مخلص في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مما يعني أنها على علم بواجبها وبحقها أيضا، بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ففي ظل ظروف أجنبية قاهرة طبعها التمييز، تعلمنا كيف أن لا نعتمد إلا على قدراتنا ومواردنا العلمية الأصلية. غير أننا لن نسعى أبدا إلى الحصول على أسلحة نووية، وهذا صحيح، ونطمئن مؤتمر نزع السلاح كذلك.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل إيران المحترم على كلمته، وأعطي الكلمة الآن إلى السيد المحترم ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جانغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (الكلمة بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، بما أنني أتناول الكلمة لأول مرة تحت رئاستكم، أهنئكم باسم وفد بلدي، على توليكم رئاسة هذا المؤتمر.

طلبت الكلمة لأعلق بشكل مقتضب على ما قاله كاتب الدولة في وزارة خارجية مملكة النرويج فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقبل التعليق على ذلك، أود أن أذكركم مرة أخرى بأن مؤتمر نزع السلاح، الذي يعد منتدى متعدد الأطراف من أجل التفاوض، ليس المكان الصحيح لمناقشة قضايا من قبيل قضية

شـــبة الجزيـــرة الكورية. وأظنكم، سيدتي الرئيسة، وزملاء آخرين في هذه القاعة تشاطرونني الشعور ذاته عندما أدليت ببيان في وقت سابق من هذا العام.

إن من المجحف للغاية مناشدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي ليست عضوا الآن في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الامتثالَ لواجباتها بموجب المعاهدة، مع تجاهل السبب الرئيسي الذي دعانا إلى الانسحاب من المعاهدة. ولا أنوي الإسهاب في هذه المسألة لأنها معروفة لدى الجميع في هذه القاعة.

أما فيما يتعلق بالمحادثات السداسية التي جرت في الأسبوع الماضي في بيجين، فقد أوضحنا موقفنا بشأن هذه المحادثات. لقد شاركت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المحادثات أملا في حل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية بالطرق السلمية. ومن هذا المنطلق، قدمنا مقترحا ملموساً إلى جانب اتخاذ إجراءات متنوعة من أجل حل المسألة النووية في أقرب وقت ممكن. غير أنه اتضح في هذه المحادثات أن سياسة أحد الأطراف الرئيسية في المحادثات لا تزال ثابتة دون تغيير. لذا خلصنا إلى القول إن إجراء مثل هذه المحادثات دون أن تتغير سياسة هذا الطرف إزاء بلدي أمر لا لزوم له وعادة ما يكون مضرا من جميع الجوانب.

إن مفـــتاح حـــل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية رهن بموقف الطرف الرئيسي في المحادثات إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الرئيســـة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر الممثل المحترم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مداخلته. أظن أننا نعتقد جميعا أن تبادل الآراء والتواصل يساعد حقاً في خدمة قضية السلام، ولهذا السبب نتبادل الآراء أمـــلا في أن يكـــون ذلك خدمةً للسلام. وآمل أن يستمر هذا الحوار. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الهند المحترم، السفير سود.

السيد سود (الهند) (الكلمة بالإنكليزية): بما أنها أول مرة أتناول فيها الكلمة تحت رئاستكم، اسمحـــوا لي أن أغتـــنم هـــذه الفرصة لأعرب لكم عن أطيب تمنيات وفد بلدي وتمنياتي الشخصية وأنتم في هذا المنصب، واطمئنوا أيضا لتعاوننا الكامل معكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم.

مـــا كنـــت أنوي أن آخذ الكلمة اليوم، غير أنني اضطررت إلى ذلك بسبب ما قاله زميلي المحترم سفير باكستان. الهند ليست في سباق نحو التسلح، سواء أكان تقليديا أم غير تقليدي، مع أي بلد. لنا ما يشغل بالنا من الناحـــية الأمنـــية وذلك أمر مشروع، ونحاول مواجهة هذه المشاكل بأدنى قدر ممكن من الإنفاق الذي تتحمله طاقتـــنا. غير أنه من الواضح أننا نحاول الإبقاء على نفقاتنا في مجال الدفاع عند أدنى مستوى ممكن لها، ونحن بلد كـــبير سكانه سبعة أضعاف سكان باكستان مثلا، وحدوده أكثر بسبعة أضعاف، وسواحله أطول بخمس عشرة مـــرة، ناهـــيك عن كون الهند تَعُد ٦٠٠ جزيرة تابعة لأراضيها، بعضها يبعد عن الوطن الأم بأزيد من ١ ٠٠٠ كيلومـــتر، ولها ناتج محلي إجمالي أكبر من ناتج باكستان بعشرة أضعاف – بل الواقع أنني أذكر مؤخرا أن هناك

شركات يبلغ رأسمالها في البورصة الناتج المحلي الإجمالي بأكمله لدولة باكستان. إنني آسف لكون باكستان تشعر بالاضطرار لإنفاق هذا القدر الكبير على ميزانية دفاعها. إلا أنني أظن أن أفضل سبيل للخروج من هذه الدوامة الـــتي تصورتها باكستان وكأنها سباق نحو التسلح يكمن في الحوار الهادف المثمر. لكن مرة أخرى للأسف ليس المؤتمـــر بالمنتدى المناسب لمناقشة القضايا الثنائية. وآمل أن تتمكن باكستان، من خلال الحوار المثمر، من خفض نفقاتها في مجال الدفاع إلى المستوى الذي تراه مناسبا وكافيا.

الرئيســـة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الهند المحترم، السفير سود، على مداخلته. هل من وفود أخرى تود أخذ الكلمة الآن؟ لا يبدو الأمر كذلك.

أود أن أبلغ المؤتمر أن الأمانة تلقت مذكرة شفوية من البعثة الدائمة لجمهورية كازاخستان، بتاريخ ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، تخبر فيها أن وفد كازاخستان لن يتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤، بناء على تعليمات صدرت من العاصمة.

وبهذا تنتهي أعمالنا لهذا اليوم. غير أننا، كما أعلنت في الأسبوع الماضي، سنعقد جلسة عامة غير رسمية بعد ١٠ دقائق لمواصلة النظر في مشروع التقرير السنوي. وكما جرت العادة، لن تكون هذه الجلسة مفتوحة إلا للدول الأعضاء في المؤتمر والدول المراقبة.

وستُعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الخميس، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في الساعة ١٠/٠٠، وخلال تلك الجلسة العامة، ستلقي وزيرة خارجية اليابان، صاحبة السعادة يوريكو كاواغوشي، كلمةً في المؤتمر.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥

- - - - -